جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا- النجف الأشرف
قسم القانون

سلطة الإدارة في تطوير المؤسسة الإصلاحية للأحداث (دراسة مقارنة)

رسالة تقدّم بها الطالب

هيثم تركي عطية علاوي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ. د. صادق محمد علي

أستاذ القانون الإداري

١٤٤٢هـ ٢٠٢٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ))

صدق الله العظيم

سورة هود: الآية (٨٨)

الأهداء

إلى من به نكتمل ... وبه نحيى ... ومن أجله نموت ... وطني الحبيب .. العراق

إلى من ربياني صغيرا فخفضت لهما جناح الذل داعياً أن يرحمهما ربي.. والديَّ

إلى من عانت ضنك الحياة وكابرت وكابدت سقمها لتشاركني في رحلة البحث الشاقة.. زوجتي

إلى الأرواح الطيبة التي حلت بفناء عمري ليزهر بهم. اخوتي... أختي الأحبَّة

إلى من أضفوا و أضافوا لحياتي معنى السعادة.. أبنائي

شكر و إمتنان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على ابي القاسم محمد خير من افتتحت بذكره الدعوات والمبعوث رحمة للعالمين وعلى آله القادة الهداة وعلى صحبه الغُر الميامين .

بدءاً اتجه بوافر العرفان بالجميل الى مؤسسي معهد العلمين للدراسات العليا والقائمين عليه الذين احيوا في نفوسنا بذرة الأمل باللحاق بركب العلم بعد ان كان على وشك المغادرة جزاهم الله خير الجزاء .

واتقدم بخالص الشكر والامتنان والتقدير لمن غمرني بالفضل واخصني بالنصح وتفضَّل عليَّ بقبول الإشراف على رسالة الماجستير الذي كان استاذاً واخاً لي استاذي ومعلمي (الاستاذ المساعد الدكتور صادق محمد علي) والشكر والاحترام الى من كان لي خير ناصح ومرشد (الاستاذ الدكتور جعفر عبد الامير علي الياسين) اطال الله في عمره .

والشكر موصول الى اصدقائي كلٌّ من (الدكتور كاظم صافي حسين و الاستاذ اسامة غسان سليم ، والاستاذ (علي فتحي عبدالله) ، والاستاذ مؤيد غانم عبد الله) لما قدموه لي من المساعدة والاستشارة والنصح وتقديم المعلومة .

واتقدم بالشكر الجزيل الى موظفي دائرة إصلاح الأحداث لمدهم يد العون لي ومساعدتي بالمعلومات عن المودعين وعن المؤسسات الإصلاحية ، ولايفوتني ان اشكر موظفي سجن الحلة المركزي لاسيما (الاستاذ نورس رحيم محمد) .

وكذلك اشكر قيادة شرطة بابل (قسم شرطة الأحداث) لما قدموه لي من مساعدة في الحصول على المعلومات عن الاحداث الجانحين ، وكذلك اتقدم بالشكر الى قاضي محكمة احداث بابل السيد (وائل ثابت الطائي) لما ابداه لي من مساعدة في الحصول على المعلومات الخاصة بالأحداث، واتقدم سلفاً بالشكر والاحترام للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مهمة الاطلاع على هذه الرسالة ومناقشة محتوياتها.

المستخلص

نال الأحداث المودعين في المؤسسات الإصلاحية اهتماماً كبيراً على المستويين الدولي، والوطني ، ويعود السبب في ذلك الى ان هذه الفئة تعد من فئات المجتمع المهمة والتي تحتاج الى معاملة إصلاحية خاصة ومميزة عن معاملة النزلاء ، وتستند تلك الخصوصية الى ان الأحداث الجانحين ضحية لظروف مختلفة قد تكون اجتماعية أو بيئية أو ثقافية ودفعتهم إلى ارتكاب الفعل المخالف للقانون الذي رتَّب عليهم فرض تدبير سالب للحرية ومن ثم إيداعهم في المؤسسة الإصلاحية المختصة التي يتعيَّن عليها اتباع إجراءات إصلاحية مناسبة لمواجهة تلك الظروف الداخلية والخارجية وتصحيح مسار المودع وعودته الى المجتمع انساناً سوياً صالحاً منتجاً فيه ، مما ينعكس ذلك على فرض الأمن في المجتمع إذ تسهم تلك البرامج في تأهليهم وعدم عودتهم الى الإجرام مرة اخرى .

وفي إطار تأهيل المودعين فقد نصت القواعد الدولية على ضرورة اتخاذ ادارات المؤسسات الإصلاحية للأحداث إجراءات إصلاحية تكفل تأهيلهم وتصحيح مسارهم، كما نصت على ذلك التشريعات الوطنية ، وهذا ما دعا المشرع العراقي الى مسايرة ما نصت عليه القواعد الدولية والتشريعات المقارنة في تحديد تلك البرامج الإصلاحية وتنظيم عملية تقديمها للمودعين على وفق مناهج تعدها إدارة المؤسسة الإصلاحية ، وتجريم السلوكيات التي فيها اعتداء عليها ومعاقبة من يرتكبها من العاملين في المؤسسات الإصلاحية للأحداث .

إنَّ من البرامج التأهيلية التي يتعيَّن على إدارة المؤسسة الإصلاحية الالتزام بها حيال المودعين هي تلك الالتزامات التي تتعلق بأماكن المؤسسة الإصلاحية والعاملين فيها وتوافر شروط معية في أماكن المؤسسات الإصلاحية من أجل أن تؤدي هدفها الإصلاحي ، إذ يجب أن يكون حجمها مناسباً مع عدد المودعين الموجودين فيها ، وأن يكون موقعها مناسباً لعملية التأهيل والاصلاح ويشترط فيها أن تكون الإضاءة والتهوية مناسبتين وكافيتين وأن يتوفر فيها كل ما يحقق مستلزمات العيش الطبيعي بما يلائم انسانية المودعين ، فضلاً عن الشروط الواجب توافرها في العاملين فيها من موظفين وحراس ، إذ يجب أن يكون هؤلاء مختصين ومدربين على عملية (التأهيل والإصلاح). وأن يكونوا مفرغين للعمل داخل المؤسسة وأن يكونوا موظفين مدنيين ، وينبغي أن يلتزم هؤلاء بانتهاج السلوك القويم أمام المودعين مع احترامهم لنظام المؤسسة الإصلاحية ومعاملة المودعين معاملة إنسانية والتزامهم بعدم استخدام القوة معهم إلا في حالة الضرورة .

وعملية التأهيل التي يجب على إدارة المؤسسة انتهاجها مع المودعين تتطلب قيام إدارة تلك المؤسسة بمجموعة من الإجراءات منذ دخول المودع الى المؤسسة وخلال مدة بقائه فيها وتستمر بعد خروجه منها ، إذ ان إجراءات المؤسسة الإصلاحية عند سير التنفيذ سواء كانت إجراءات تمهيدية تتمثل بالفحص والتصنيف أم إجراءات تتعلق بفرض الأمن والنظام عن طريق نظامي المكافئات والتأديب لابد من أن تكون على وفق مما نصت عليه القواعد الدولية والتشريعات الوطنية بما يضمن تحقيقها لهدفها الإصلاحي .

إن تأهيل المودعين يتطلب من إدارة المؤسسة الإصلاحية اتخاذها إجراءات تتعلق بمعاملة هؤلاء المودعين ، إذ لابد من اتصالهم بالعالم الخارجي لضمان عدم انفصالهم عنه وأن عدم اتصالهم بالعالم الخارجي لمدة طويلة يعد نوعاً من المعاملة القاسية ، ويتحقق اتصال المودع بالعالم الخارجي عبر الزيارات والمراسلات و الإجازات المنزلية ، من إجراءات المعاملة الإصلاحية هو تعليم المودعين الذي يسهم في رفع قدراتهم الذهنية وكذلك التهذيب الذي يهدف الى إصلاح الجوانب الخُلقية والدينية لديهم والعمل العقابي ،الذي يعد إجراء إصلاحي يسهم في رفع الجانب الإقتصادي لدى المودعين ، فضلاً عن الرعاية الصحية التي تعد اجراء من إجراءات المعاملة الإصلاحية للأحداث .

إنَّ دور إدارة المؤسسة الإصلاحية لا ينتهي بإنتهاء تنفيذ العقوبة السالبة للحرية وإخلاء سبيل المودع ، إنما يستمر ذلك الدور الى ما بعد ذلك عن طريق تقديم الرعاية اللاحقة للمُخلى سبيلهم من المؤسسة الإصلاحية سواء كانت هذه الرعاية مادية أم معنوية، تهدف عِبرّها الإدارة الى إدماجهم بالمجتمع وغرس بذور الاحساس بالمسئولية في نفوسهم تجاه المجتمع ، وجميع تلك البرامج التأهيلية الإصلاحية تضمنها قانون إصلاح النزلاء والمودعين العراقي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ ، وإلزام إدارة المؤسسات الإصلاحية للأحداث بالتقيد بها حيال المودعين .

ومن كل ما تقدم فأن موضوع الدراسة (سلطة الإدارة في تطوير المؤسسات الإصلاحية للأحداث) وضحنا فيه دور إدارة المؤسسة الإصلاحية للأحداث في القانون العراقي والتشريعات المقارنة التي لها صلة بموضوع الدراسة التي قسمناها الى فصلين خصص الفصل الأول الى التعريف بإدارة المؤسسة الإصلاحية للأحداث ، وتطرق الفصل الثاني الى دور إدارة المؤسسة الإصلاحية في معاملة الأحداث ، وأنتهت هذه الدراسة بخاتمة تتضمن جملة من الاستنتاجات والمقترحات التي توصلنا إليها ،التي من شأنها تطوير المؤسسات الإصلاحية للأحداث .

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١.	**المقدمة**	١-٤
٢.	**الفصل الأول :التعريف بإدارة المؤسسة الإصلاحية للأحداث**	٥-٨١
٣.	**المبحث الأول :مفهوم إدارة المؤسسة الإصلاحية للأحداث وأنواعها**	٦-٤٣
٤.	المطلب الأول :مفهوم المؤسسة الإصلاحية للأحداث	٦-٢٢
٥.	الفرع الأول :تعريف المؤسسة الإصلاحية للأحداث	٧-١٠
٦.	الفرع الثاني :المعايير الدولية التي تحكم إدارة المؤسسات الإصلاحية للأحداث	١٠-٢٢
٧.	المطلب الثاني :أنواع المؤسسات الإصلاحية للأحداث وتبعيتها	٢٢-٤٣
٨.	الفرع الأول :أنواع المؤسسات الإصلاحية للأحداث	٢٢-٤٠
٩.	الفرع الثاني :تبعية المؤسسات الإصلاحية للأحداث	٤٠-٤٣
١٠	**المبحث الثاني :الهيكل التنظيمي لمؤسسة اصلاح الاحداث**	٤٤-٨١
١١	المطلب الأول :شروط العاملين في المؤسسات الإصلاحية والتزاماتهم	٤٥-٧٠
١٢	الفرع الأول :شروط اختيار العاملين في المؤسسات الإصلاحية للأحداث	٤٥-٥٥
١٣	الفرع الثاني: التزامات العاملين في المؤسسات الإصلاحية للأحداث	٥٥-٧٠
١٤	المطلب الثاني :الهيكل الاداري للمؤسسة الاصلاحية للاحداث	٧٠-٨١
١٥	الفرع الأول :الإدارة الإصلاحية العامة	٧١-٧٨
١٦	الفرع الثاني :الأقسام الفرعية	٧٨-٨١
١٧	**الفصل الثاني: التزام الاليات القانونية لتطوير دور إدارة المؤسسة الإصلاحية في معاملة الأحداث المودعين**	٨٢-١٩٤
١٨	**المبحث الأول: الاليات القانونية لتطوير دور الإدارة في فحص الاحداث وتصنيفهم واتصالهم بالعالم الخارجي**	٨٣-١١٧
١٩	المطلب الأول: سبل تطوير عمل الادارة في فحص الأحداث وتصنيفهم	٨٤-١٠٢
٢٠	الفرع الأول: سبل تطوير دور الإدارة في فحص الحدث	٨٥-٩١
٢١	الفرع الثاني: سبل تطوير دور الإدارة في تصنيف الحدث المودع	٩١-١٠٢
٢٢	المطلب الثاني: تطوير سلطة الإدارة في اتصال الحدث بالعالم الخارجي	١٠٢-١١٧
٢٣	الفرع الأول: دور الإدارة في زيارة الحدث	١٠٣-١٠٧
٢٤	الفرع الثاني: دور الإدارة في المراسلات والإجازات المنزليه	١٠٨-١١٧
٢٥	**المبحث الثاني: دور الإدارة في إجراءات المعاملة الإصلاحية للأحداث المودعين**	١١٧-١٩٣
٢٦	المطلب الأول: تطوير دور الإدارة التربوي مع الحدث المودع	١١٨-١٤٢

٢٧	الفرع الاول : أساليب تطوير دور الإدارة في تعليم الحدث المودع وتهذيبه	١١٩-١٣٤
٢٨	الفرع الثاني : تطوير دور الإدارة في المعاملة التأديبية للحدث المودع	١٣٥-١٤٢
٢٩	المطلب الثاني: الاليات القانونية لتطوير دور الإدارة في توفير العمل للأحداث	١٤٢-١٦٢
٣٠	الفرع الأول: مفهوم العمل داخل وخارج المؤسسة الاصلاحية (العمل العقابي)	١٤٣-١٥٦
٣١	الفرع الثاني: نظم العمل داخل وخارج المؤسسة الاصلاحية (العمل العقابي)	١٥٦-١٦٢
٣٢	المطلب الثالث: تطوير اجراءات الإدارة في الرعاية الصحية والرعاية اللاحقة للأحداث	١٦٢-١٩٣
٣٣	الفرع الأول: تطوير دور الإدارة في الرعاية الصحية للأحداث المودعين	١٦٣-١٨١
٣٤	الفرع الثاني: تطوير سلطة الإدارة في الرعاية اللاحقة للأحداث المطلق سراحهم	١٨١-١٩٣
٣٥	الخاتمة (الاستنتاجات والمقترحات)	١٩٤-٢٠٥
٣٦	المصادر والمراجع	٢٠٦-٢١٦